اسم المقال: عرض كتاب " السياسة الخارجية التركية روسيا وايران والعراق" للكاتب آرون ستاين
اسم الكاتب: أ.م.د. صدام عبد الستار رشيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1548
تاريخ الاسترداد: 2025/05/11 11:31 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

(عرض كتاب)

السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا وايران والعراق

(تأليف : آرون ستاين .. نشر :مركز البيان للدراسات والتخطيط ،الطبعة الاولى ، 2017، 280 صفحة)**

أ.م.د. صدام عبد الستار رشيد *

سعت تركيا إلى أن تكون بلداً حيوياً في نقل النفط والغاز من جيرانها الأغنياء بالطاقة إلى أوروبا، وازدادت هذه السياسة أهمية بعد الانقلاب العسكري الذي حدث عام 1980 وما تبع ذلك من إصلاحات محلية لتحرير الاقتصاد التركي، وقد تعاونت الحكومات التركية المتعاقبة مع البلدان المجاورة المصدرة للطاقة لتنويع جهات توريد الطاقة وزيادة الأهمية التركية للتجارة عبر الحدود مع أوروبا. وكانت هذه الجهود تخالف الجهود الأميركية لمعاقبة روسيا على غزوها لأوكرانيا، وعزل إيران أو جهودها في بعث رسالة إلى القادة الأكراد العراقيين حول ضرورة بقاء العراق متماسكاً إقليمياً. وتشاطر تركيا العديد من المصالح مع الولايات المتحدة في قربها من الخارج، ولكن لديها أيضاً مصالح اقتصادية وجيوسياسية واضحة خاصة بها، ولاسيما في تعميق التعاون في مجال الطاقة مع معظم دول الشرق الأوسط.

إن آلية صنع القرار في أنقرة في ثمانينيات القرن الماضي تشبه الإجراءات التي اتخذت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهذا النمط سيساعد في إلقاء الضوء على السياسة التركية المستقبلية تجاه روسيا وإيران والعراق.

أجرت الحكومة التركية تغييرات جذرية على قوانين الطاقة المحلية بعد وقت قصير من الانقلاب العسكري الذي حدث عام 1980 الذي حوّل الأنموذج الاقتصادي للدولة من إحصائي إلى آخر تسويقي موجهٍ نحو التصدير، وقد ساعد تورغوت أوزال –الموظف السابق في صندوق النقد الدولي– على قيادة المحاولات الأولية للجيش لتنفيذ الإصلاحات قبل الترشح للانتخابات، ومن ثم تم انتخابه رئيساً للوزراء في عام 1983؛ وتعد تلك الانتخابات نقطة تحول في السياسة التركية حفزت من الجهود الرامية إلى تحويل الاقتصاد التركي جذرياً. لكنَّ حكومة أوزال واجهت تحديات البنية التحتية والجيوسياسية، ولاسيما مع الجهود المبكرة لتعزيز علاقة الطاقة التركية مع الاتحاد السوفيتي، ومع إيران والعراق.

(*) آرون ستاين : هو زميل أقدم مقيم في "مركز رفيق الحريري لدراسات الشرق الأوسط" التابع لـ "المجلس الأطلسي". وتشمل اهتماماته البحثية العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا والسياسة الخارجية التركية والحرب السورية وقضايا حظر الانتشار النووي.

(**) كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

لا تزال تركيا تعتمد بنحوٍ كبير على استيراد الوقود الأحفوري لتوليد الكهرباء، ويعد أهم مورديها –روسيا وإيران– الدولتين ذواتي الأهمية الكبيرة في جدول أعمال الرئيس السابق ترامب في أوروبا والشرق الأوسط؛ إذ أشارت إدارة ترامب إلى استعدادها لتحسين العلاقات مع روسيا، وفي الوقت نفسه الضغط على إيران، وسيستمر التواجد الأمريكي في العراق، إذ أدت الحرب ضد تنظيم داعش إلى السيطرة الكردية كركوك – وهي مدينة متنازع عليها ومنطقة غنية بالطاقة– وهو ما قد يؤدي إلى حدوث اشتباكات مع الحكومة المركزية؛ وتعدُّ حكومة إقليم كردستان جهة فاعلة حاسمة في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة ضد داعش، ومن المؤكد أن تقاطع السياسة الخارجية التركية مع المصالح الأمريكية في هذه الدول الثلاث سيؤثر على العلاقات الثنائية.

ينقسم هذا العنوان على ثلاث دراسات توضح العِبَر المستخلصة من القرارات التركية السابقة في رسم مسارات عمل محتملة إزاء علاقة الطاقة المستقبلية لأنقرة مع روسيا وإيران والعراق، وما يرتبط بذلك من تأثير محتمل على المصالح الأمريكية في هذه البلدان الثلاثة، إلى جانب العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وتركيا؛ إذ لدى تركيا مصالح كبيرة في البلدان الثلاثة؛ وبالتالي فإنها ستتأثر بنحو كبير بعملية صنع القرار في الولايات المتحدة فضلاً عن التغيرات على أرض الواقع التي تؤثر على مصالح الطاقة الخاصة بها؛ فإذا ما سعت إدارة ترامب إلى تشديد العقوبات على إيران، أو إذا استمرت ألمانيا في فرض عقوبات على روسيا، فإن دعم تركيا لعلاقات طاقة أعمق سيؤثر على تلك العمليات.

بالنسبه **لروسيا** تعدد العلاقات التركيه الروسيه معقده جدا ، ويبدوا ان روسيا هي العدو الجيوسياسي التاريخي لتركيا ولكنها ايضا تعد اهم مزود للطاقه التركيه ويقدم السياح الروس دعما كبيرا لقطاع السياحه في حين تؤدي شركات البناء التركيه دورا كبيرا في الجمهوريات السوفيتيه السابقه وفي روسيا نفسها .

اما في ما يخص **سوريا** فقد كان البلدان فقط في حاله نزاع ولاسيما حيال تقديم الدعم لبشار الاسد ، وفي اواخر شهر تشرين الثاني 2015 اسقطت القوات الجويه التركيه قاذفة روسيه من طراز سو 24 بعد ان دخلت المجال الجوي التركي في اثناء قصف جماعات المتمردين المدعومين من تركيا، فادى هذا الحادث الى خلق توتر سياسي بين البلدين على اثره قامت روسيا باتخاذ تدابير انتقاميه على السياحه التركيه ، فضلا عن التدابير القسريه وغير المباشره التي منعت تركيا من ارسال قوات او طائرات الى سوريا.

قامت الحكومه التركيه بايقاف تصعيد التوتر مع روسيا في حزيران 2016 عندما اعتذر الرئيس التركي رجب طيب اردوغان لنظيره الروسي فلاديمير بوتين ، مما ادى الى تخفيف القيود الروسيه على السفر الى تركيا ، وساعد على تسهيل العمليه العسكريه عبر الحدود التركيه في درع سوريا– الفرات وسرع من المناقشات حول الطاقه ، وتعد القضيه الاخيره امرا ذا اهميه جيوسياسيه كبيره بالنسبه لاوروبا واوكرانيا ، اذ تتصادم المصالح الامريكيه مع المصالح الروسية ، وتم تاسيس علاقات الطاقة التركية الروسيه لاول مره في عام 1984 ، ثم تم اضفاء الطابع الرسمي عليها من خلال توقيع اتفاقيه شراء عام 1986 ، ومنذ ذلك الحين عمدت تركيا الى تعميق علاقاتها مع روسيا وعقدت صفقات الغاز طبيعي في عام 1997 و1998 ثم في عام 2014 تم عقد اتفاقيه خط غاز ترك – ستريم.

تظهر تصرفات انقره ازاء طاقه موسكو نمط واضحا من المشاركه مع روسيا في المسائل المتعلقه بالطاقه ، ولها انعكاسات على المناقشات الاوروبيه حول العقوبات ، وبالتالي تؤثر على السياسه الامريكيه في اماكن مثل اوكرانيا ، ولكن هذه المناقشات لايبدو لها تاثيرا حاسما على اتخاذ القرار التركي ، لان تصرفات انقرة تؤكد على الاهميه التي تعلقها البلاد على الطاقه الروسيه ، ويمكن ان تتبع الفوائد الاقتصاديه التي تعمق هذه العلاقه حتى حينما تؤدى تلك القرارات الى تعميق الاعتماد التركي على الطاقه الروسيه.

بالنسبه لايران ، تتمتع الحكومه التركيه وايران بعلاقات طويله الامد في مجال الطاقه ، وعلى الرغم من ان النزاعات غالبا ما تنشأ حول تنفيذ الاتفاقات الموقعه ، الا ان ايران بالنسبه لتركيا لا تزال تمثل سوق تجاريه مربحه وموردا مهما لطاقة، وكانت ايران تنظر في السابق الى تركيا كونها دولة ذات اهميه جيوسياسيه ثانويه ، ولم تكن مشمولة في الاعمال الايرانية في مجلات اهتمامها وهما الخليج العربي والشام ، وبالتالي فان التوترات التركيه الايرانيه تحديات حقيقيه ومتصوره في مجالات تعرفها الحكومتان على انها المجال الخاص للتاثير ،وقد سعت الحكومة التركية فيالسنوات الاخيرة الى تعميق نفوذها في شمال سوريا والعراق التي تتعارض سياستها مع سياسات ايران .

اما بالنسبه للعراق، فان تركيا تدرس خياراتها مع العراقيين الاكراد ،فقد تطورت علاقه الحكومه التركيه مع اقليم كردستان بنحو كبير في السنوات الاخيره ، وبالنسبه الى انقره فقد برز الحزب الديمقراطي الكردستاني كحليف وثيق داخل العراق ، إذ شن حزب العمال الكردستاني الذي تاسس لاول مره عام 1978 حركه

تمرد ضد الحكومه التركيه مره اخرى لسببين رئيسيين اولهما لاعلان استقلال كردستاني صريح وثانيهما من اجل الحصول على استقلال سياسي.

ويعد الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يقوده مسعود بارزانى القوه المهيمنه في السياسة الكردية الى جانب الاتحاد الوطني الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني المنشق في حركه التغيير ، وقد مُثلت هذه الاحزاب الثلاثه معا في برلمان اقليم كردستان وان كان بنحو غيابي ، وذلك بسبب تعليق البرلمان الكردي في تشرين الاول 2015 بعد الخلاف حول رفض الرئيس مسعود بارزاني التنحي عن السلطه بعد انتهاء فتره ولايته.

ان الحزب الديمقراطي الكردستاني القوي هو الان مكون اساس في السياسه الخارجيه لتركيا ، وقد دفع ذلك انقره الى دعم التفسير الكردي لقانون النفط العراقي المثير للجدل ---المنصوص عليه في دستور عام 2005 ، اذ تختلف الحكومه المركزيه في بغداد والحكومة الكردية في اربيل بتحديد عائدات النفط والموارد الطبيعية المذكوره في المادتين 111و 112 . ويوضح صندوق النقد الدولي انه على ((وفق بغداد ، فان لدى الحكومه الاتحاديه الحق الحصري في تطوير وتصدير وتوقيع العقود التي تغطي الاراضي العراقيه ، ولايسمح لحكومه اقليم كردستان باتخاذ تدابير احادية الجانب في اداره حقول النفط والغاز، ولكن تفسير اربيل للمادتين هو انه يحق لها ايضا الدخول في عقود و تصدير النفط بشكل مستقل عن بغداد)).

يمكننا القول في النهايه ، ان هذا الكتاب يعد مصدرا مهما من مصادر السياسه الخارجيه العراقيه والذي سلط الضوء على نقطه جوهريه تخص العلاقات الخارجيه للعراق مع الدول ذات تاثير مباشر ومهم على القرار السياسي العراقي الخارجي ، وعلى اهم النقاط الخلافيه التي تحكم العلاقه بين المركز والاقليم ، وما هي وسائل الضغط التي يمكن ان تستثمرها تركيا في توطيد علاقتها مع العراق وايران وروسيا ، خصوصا اذا ما علمنا ان تركيا لها دور كبير في التاثير على الكثير من العلاقات التي تحكم تركيا والمحيط الخارجي الاقليمي والدولي.